**التخطيط للتنمية في المجتمعات النامية**

 بقد ظهرت مجموعة من المسميات لوصف دول العالم الثالث منها الدول المتأخرة أو غير النامية والمتخلفة والنامية والأقل نموا، وبغض النظر عن هذه المسميات فإن هناك عدة خصائص أساسية تجمع بينها والتي تحو دون تنميتها الاقتصادية والاجتماعية لعلً أهمها:

1. **عدم المساواة وسوء توزيع الثروة:**

 يعتقد بعض المفكرين بإنّ عدم المساواة يمكن أنْ يعتبر العقبة الساس في طريق التنمية في دول العالم الثالث. ومن مظاهر ذبك:

* على ارغم من التفاوت الكبير في دخول الأفراد نجد أنّ كثير من الملاكين واثرياء يبددون أموالهم في نفقات استهلاكية أو من أجل كسب الشهرة.
* إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي يدفع بكثير من أصخاب رؤوس الأموال إلى إيداعها في البنوك الأجنبية.
* يعاني قسم كبير من السكان من سوء التغذية بل حتى من الجوع كما تنقصهم شروط ضرورة للمعيشة كالتعليم والعناية الصحية والسكن.

إن مثل هذه الظروف تنعكس نتائجها في دم استعداد الأفراد للعمل والنتيجة كانت معدل نمو بطيء ومنخفض للإنتاج

1. **انخفاض الدخل الفردي والقومي:**

 من المؤكد عدم وجود توازن في توزيع الثروة في العالم، والاختلاف بين أغنى الدول وأفقرها اختلاف شاسع إلى درجة ملحوظة.

فمعدل الدخل الفردي فالمملكة المتحدة، التي تمثل في الوقت الحاضر مكانة دنيا في قائمة الدول الغنية أو المتقدمة يصل ما بين 15- 20 ضعف دخل الفرد في أفقر دول العالم، ففي البلدان النامية الفقيرة قد يصل نصيب الفرد من الدخل القومي إلى درجة حادة من الانخفاض تصل إلى أقل من الحد الأدنى للأجر في الأسبوع. وتشير التقارير الخاصة بالأمم المتحدة أنه يعاني أكثر من 500 مليون فرد من سكان العالم من سوء التغذية ويشكل هذا الرقم حوالي خمس المجموع الكلي لسكان العالم الثالث. كما ظهر من دراسة دولية في 70 دولة أنّ هناك 12 دولة تغبيش فيها ثلث سكان العالم ومع ذلك يقل الدخل الفردي السنوي فيها عن 50 دولار.

1. **اشتغال غالبية السكان في الزراعة:**

 يتزايد عدد شكان في الدول النامية ممن يتخذون الزراعة والفعاليات المرتبطة بها كمهنة، فالأرض هي المصدر الأساس للثروة ويؤدي التوزيع غير العادل لملكية الأرض في أغلب البلدان النامية إلى أنْ يشكل العدد الصغير من كبار الملاك الطبقة الحاكمة في تلك اللبدان.

 ويعدّ الانتاج الزراعي في معظم الأقطار النامية منخفضاً ويقابل هذا زيادة في النمو السكاني السريع بما لا تستطع الأرض على استيعاب العمل ومن ثم انخفاض قدرتها على انتاج الطعام.

 ومن جهة أخرى ارتبطت الزراعة في البلدان النامية بماكينة هيمنة الصناعة [الغربية](https://www.turess.com/city/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9)، يعود التفاوت في إنتاجية العامل الزراعي في الدول الصناعية وفي البلدان النامية إلى العوامل المناخية ومدى جودة الأراضي الزراعية والبني التحتية المتاحة، وإلى السياسات الزراعية والاستثمارية، وإلى إمكانات المزارع ومدى توفر الإحاطة الصحية والسكنية والتعليمية للمزارعين وتوفير الخدمات الأساسية، كالماء والكهرباء. ورغم التأثر الإيجابي لعديد البلدان النامية بتطبيق التقنيات الزراعية [الغربية](https://www.turess.com/city/%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9) الحديثة كاستخدام البذور المحسنة وتقنيات الري المتطورة، لم يرتق مردود المحاصيل الزراعية في البلدان النامية إلى النسق المطلوب، ولم يسطر مزارعوها على تكاليف الإنتاج. ومع ارتباط الزراعة في الدول النامية بماكينة التقدم والتحول في الدول الصناعية المحتكرة للتمويل والتكنولوجيات العصرية والعلوم الحديثة وتهميش المزارعين في البلدان النامية، لعب الاستعمار الجديد منذ خمسينات القرن الماضي دورا هاما في الضعف النسبي لمردودية الزراعة في الدول النامية وعدم تحسن دخل المزارع واتساع الفجوة الغذائية بهدف خلق التبعية السياسية والاقتصادية والثقافية والسيطرة على التجارة الدولية.

 ومن هنا يرى ميردال إنه على البلدان النامية أن تعتمد بصورة أساسية على نفسها في تحقيق التنمية الزراعية والعمل على استخدام الأيدي الزراعية العاملة استخداماً أفضل وأكثر فاعلية وتحسين الانتاج.

1. **الاعتماد على محصول واحد:**

 لقد كانت ولا تزال أغلب البدان النامية تنتج محصولاً واحداً يعتبر المادة الأساسية أو الخام للدول الصناعية التي كانت مسيطرة عليها وخاضعة لمناطق نفوذها. وكانت أسعار المواد الأولية تقرر من قبل الدول المسيطرة فأنها كانت منخفضة جداً على عن المادة الأولية أو الخام بعد تصنيعها حيث تباع بأسعار مرتفعة جداً في الأقطار النامية وبحسب تقديرات الأمم المتحدة فإنّ اعتماد الاقطار النامية على انتاج وبيع محصول زراعي واحد معناه استمرار تدهور اقتصادها وزيادة فقرها بينما تزداد الدول الصناعية ثراء وغنى. وحتى بعد أن حصبت كثير من تلك الأقطار على استقلالها السياسي فإنّ اقتصاداتها إنْ لم تكن لا تزال تابعة إلى الدول الاستعمارية التي كانت مسيطرة عليها فأنها واقعة تحت رحمة الأسعار العالمية التي تفرض من بل الدول الغربية المتقدمة والمسيطرة على السوق العالمية.

5-**انخفاض العمر المتوقع بعد الولادة** أو ما يطلق عليه الحياة المتوقعة وارتفاع حجم الأسرة وكثرة صغار السن الذين يستهلكون السلع والخدمات ولا ينتجون شيئاً، علاوة على ذلك فإنّ البلدان النامية تمتاز بارتفاع الأمية فيها وعدم وصول التعليم إلى أغلبية الجماهير خاصة في المناطق الريفية وبين الإناث بصورة خاصة. كما أنَّ كثير من مناطق العالم الثالث تقع فريسة للأمراض وسوء التغذية وتدهور الصحة بوجه عام إلى درجة تؤدي إلى الحد من القدرة على العمل ونقص الانتاجية.

 وفي السنوات الأخيرة حدث تحسن كبير في الخدمات الطبية الأمر الذي أدى إلى قلة الوفيات ولاسيما بين الأطفال ولكن هذا الهبوط في معدل الوفيات لم يصاحبه هبوط في معدل الولادات وبذلك فإنّ السكان في العالم النامي يتزايد بسرعة كبيرة ومن النتائج الاقتصادية الاجتماعية لهذا السكان المرتفع هجرة العمال الزراعيين إلى المدن طلباً للعمل وبدلاً من وجود حياة أفضل نراهم يعيشون في أحياء فقيرة لا تتوفر فيها أبسط الشروط الصحية.